البناء

السنة السادسة /الاثنين / 29 كانون الأول 2014 / العدد 1672
Sixth year / Monday / 29 December 2014 / Issue No. 1672

الممكن والصعب في حوار حزب الله ـ المستقبل

■ حميدي العبدالله

الحوار بين حزب الله من جهة، وتيار المستقبل من جهة أخرى، برعاية الرئيس نبيه بري، والذي انتهت جولته الأولى في عام 2014 وسوف تبدأ جلساته اللاحقة في 2015، حدد له جدول أعمال من أربع مسائل أساسية:

تنفيس الاحتقان ووقف الحملات الإعلامية.

مكافحة الإرهاب.

تفعيل الأداء الحكومي.

انتخاب رئيس للجمهورية.

يطرح جدول الأعمال سؤالاً حول ما الذي يمكن تحقيقه من خلال الحوار والتوصل إلى تفاهمات بشأنه؟ وما الذي سيكون من الصعب التوصل إلى اتفاق أو قواسم مشتركة حوله؟.

بالنسبة للقضية الأولى في جدول الأعمال، يمكن الملاحظة أنه منذ أن أعلن عن نية إجراء الحوار وحتى قبل التوصل إلى اتفاق على جدول الأعمال وعقد الجلسة الأولى، تراجعت أجواء الاحتقان وانحسرت الحملات الإعلامية، وبديهي أنه مع استمرار جلسات الحوار سوف يتم الالتزام بتحقيق المسألة الأولى في جدول الأعمال. أما بالنسبة للمسألة الثانية، أي مكافحة الإرهاب، فإنه في ظل التوجه الغربي، وتوجه غالبية دول المنطقة للوقوف في وجه الإرهاب، وبعد تصنيف جبهة النصرة وداعش وحتى الإخوان المسلمين كتنظيمات إرهابية من قبل الدول الخليجية ومن قبل مصر، فإنه لن يكون هناك خلاف جدي على مكافحة الإرهاب، على الأقل في لبنان، وسيزول هامش الاستثمار والتوظيف في الإرهاب ودعم الجماعات الإرهابية في ظل الموقف الدولي والإقليمي الحالي إزاء الإرهاب.

وحتى قتال حزب الله في سورية، لم يعد يحظى بانتقاد إقليمي ودولي واسع، أو على الأقل لم يعد ثمة مصداقية لمثل هذا الانتقاد بعد قرار التحالف الأميركي بتوجيه ضربات للتنظيمات الإرهابية في سورية، إذ أصبح وجود حزب الله في سورية والقتال ضد الإرهاب والتنظيمات الإرهابية في سياق تقاطع مصالح يجعل من الطبيعي تراجع الانتقادات بشأن مشاركته في قتال الإرهابيين في سورية.

أما بالنسبة لتفعيل الأداء الحكومي، فلم يكن ثمة خلاف فعلي بين حزب الله وتيار المستقبل حول هذه المسألة، وبعد الاتفاق على آلية اتخاذ القرارات في مجلس الوزراء في ظل غياب رئيس الجمهورية، أي اتخاذ القرارات بإجماع الوزراء، لم تعد ثمة مسألة خلاف خاص بين حزب الله وتيار المستقبل، وبالتالي فإن هذه المسألة لا تحتاج إلى جهد فعلي للوصول إلى تفاهم بشأنها.

الانتخابات الرئاسية هي المسألة الجوهرية والوحيدة التي يصعب التوصل إلى اتفاق أو تفاهم بشأنها، ذلك أن تجارب حزب الله، وتحالفات الحزب، وكذلك تجارب تيار المستقبل وتحالفاته، تفرض على الطرفين التمسك بمواقفهما من الانتخابات الرئاسية، لأن مفتاح حل هذه المسألة ليس بيدهما، بل بيد حلفائهما سواء المحليين أو الإقليميين والدوليين، وأي محاولة لإقناع حزب الله بالتخلي عن العماد ميشال عون ستكون مستحيلة، وأي محاولة لإقناع تيار المستقبل بقبول العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية أيضاً ستكون مستحيلة. والجواب حول هذه المسألة من قبل حزب الله مفاده، كما أعلن أكثر من مرة، اذهبوا إلى العماد ميشال عون لأن الحل عنده، ومن الصعب أن يتخلى حزب الله عن هذا الموقف المبدئي، ليس فقط لاعتبار أخلاقي، وهو الوفاء للتحالف القائم بين الحزب والتيار الوطني الحر، بل لاعتبار سياسي أيضاً في ضوء تجربة حزب الله مع الرئيس «التوافقي» ميشال سليمان.

خالد مشعل في ايران أخيراً

■ روزانا رمّال

من يراقب عن كثب مشهد زيارة الموفد القطري الى مصر، و لقائه الرئيس عبد الفتاح السيسي، يعرف أنّ شيئاً ما قد تغيّر، وأنّ ترتيباً جديداً للأوراق في المنطقة بات واضحاً، وعندما يُقال مصر وقطر تحضر مباشرة أزمة «الإخوان المسلمين» وحركة حماس واحتضان قطر للحركة، وهي التي كان لها تأثير مباشر على الساحتين المصرية والسورية بعد الأزمات التي عصفت بالدولتين.

حضور قطر الى مصر يعني انّ تنظيم «الإخوان المسلمين» وحركة حماس مستعدان لترتيب جديد ولتسوية ما، أو انّ هناك شيئاً ما يلوح في الأفق بهذا الخصوص، وأنّ مرحلة جديدة مقبلة على البروز؟

المشهد بدأ يكتمل أكثر بعدما زار وفد من حركة حماس بيروت والتقى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، وكان الاتفاق على خطوط عريضة تضع حماس أمام خيارات واضحة، الانسحاب من الأزمتين السورية والمصرية وربط المواقف بحسابات خيار المقاومة حصراً، ومنها مداخلة جديدة نحو سورية...

توجه الوفد برئاسة محمد نصر الى طهران للقاء مسؤولين ايرانيين، ثمّ زيارة علي لاريجاني الى بيروت ودمشق، حيث أبلغ الحلفاء واتفق معهم على الخطوط العريضة للحوار مع حركة حماس.

موضع الزيارة والتأخر في دمشق والاجتماعات في بيروت كان الأساس فيه العلاقة بحماس، حاول لاريجاني التمهيد إعلامياً لعودة حماس بوصفها مثل حزب الله، باعتبار انها حركة أكبر وأهمّ من دولة مقدماً إياها في الحديث عن فصائل المقاومة في فلسطين على حركة الجهاد الإسلامي.

بات اليوم كلّ شيء جاهزاً لحفظ ماء وجه حماس بالعودة التدريجية الى الخندق الأصلي، لكن رئيس المكتب السياسي في الحركة خالد مشعل لن يزور دمشق، بمعنى آخر فإنّ الرضى السوري لهذه الناحية ليس مرتبطاً بأيّ رمز من رموز الحركة، إنما يتعداه، فحدود الرضا السوري هي: «فليعودوا الى خيار المقاومة يصلنا حقنا وهذا يكفي».

لا يبدو انّ سورية، ولوقت طويل، قادرة على تجاوز ما جرى بينها وبين الحركة من كسر لكلّ ما كان قد بُني لسنوات من أسس نضال ومقاومة وهمّ مشترك، بعدما تخطت حماس الخطأ بحق دمشق ليصبح اعتداء ومجاهرة بمساعدة من أسموا انفسهم ثواراً للتخلص من النظام الحالي.

ربما لاحقاً تستقبل سورية قياديّين من حماس، لكن ليس مشعل، ولرهان اليوم بالنسبة إلى سورية وحلفائها، وأبرزهم ايران المعنية مباشرة بحماية حركات المقاومة في المنطقة، يبقى على «كتائب القسام»، ومن أجل ذلك قد تتساعد لاستقبال السياسيين وقيادات الحركة بمن فيهم خالد مشعل الا أنّ سورية وجرحها الكبير تسهّل ولا تعترض، لأنّ همّها الأساس يبقى المقاومة.

المنطقة تترتب ومعها حركاتها... وحماس السياسية تستجيب لضغوط «القسام»...

ومشعل إلى إيران...

«توب نيوز»

بوتين صانع الحرب والسلام

– يدير الرئيس الروسي معادلات الوضع الدولي الناتجة عن مواجهات السنوات الماضية بدقة وحزم.

– النتائج فتحت طريق التسويات في الملفات الإقليمية لكنها لم تنضج القرار الأميركي للاعتراف بحجم الشراكة الروسية في القرارات الدولية.

– سلمت أميركا بالخيارات التسووية في كلّ من أوكرانيا وسورية وإيران، وبدور روسيا فيها.

– ماهية التسويات تتشكل في ضوء موازين قوى حُسمت، وبقي منها ما سيتقرّر في الأشهر المقبلة في الميادين والملفات.

– تواصل واشنطن الضغط على روسيا بحرب أسعار إفلاسية في سوق النفط وعقوبات مالية وتجارية وتهديد بالدرع الصاروخية في أوروبا وضمّ أوكرانيا إلى الأطلسي.

– نية واشنطن وضع روسيا بين خياري الخروج من التسويات لعزل موسكو عن حلفائها ومصالحهم بالتسويات أو التخلي عن السعي إلى فرض شراكتها الندية دوليا على واشنطن.

– الرئيس بوتين يردّ بالسير بالتسويات ومواصلة المواجهة معاً، فما لله لله وما لقيصر لقيصر.

– حرارة روسية لإنجاح التسويات في سورية وأوكرانيا وإيران، وحرارة روسية لردّ التهديدات والعقوبات باعتبارها إعلان حرب.

– روسيا تتقن الإدارة المزدوجة للحرب والسلام.

– بوتين يستنفر الجيش.

التعليق السياسي

مشروع السلطة بين التراجع والتساؤل؟

■ رامز مصطفى

اثنان فقط صدقت رؤيتهما، وإنْ كان من المؤكد أنّ كليهما ينطلق من رؤية مختلفة تماماً عن الآخر. الأول كان اسحاق شامير رئيس وزراء الكيان «الإسرائيلي»، أثناء عقد مؤتمر مدريد في العام 1991، آنذاك صرح بأنّه سيجعل المفاوضات مع الفلسطينيين تستمر لأكثر من عشر سنوات. أما الثاني فهو الرئيس الراحل حافظ الأسد الذي قال في «اتفاقات أوسلو» السيئة الصيت والذكر، إنّ كلّ بند من بنود الاتفاقات بحاجة إلى مفاوضات لوحدها.

المقبور شامير انطلق في كلامه من خلفية أنه لا يريد إعطاء الفلسطينيين أين من حقوقهم التاريخية على أرض وطنهم فلسطين. وهو أراد تدويخ الفلسطيني بالمفاوضات التي لن توصله إلى شيء، وبالتالي يتقدم «الإسرائيلي» حثيثاً في تحقيق برنامجه وفرض وقائعه على الأرض، وعلى حساب عناوين القضية الفلسطينية.

أما الرئيس الراحل حافظ الأسد فانطلق من خلفية الخشية على القضية الفلسطينية، وكلامه بمثابة تحذير قيادة منظمة التحرير آنذاك إلى أين أنتم ذاهبون. والاتفاقات التي وقعتم عليها في حديقة البيت الأبيض مع «الإسرائيليين »، وبرعاية أميركية، إنما هي تنازل وتفريط وتبديد في الحقوق الوطنية الفلسطينية. وهي أي «اتفاقات أوسلو » الموقعة عام 1993، هي المقدمة لتصفية القضية الفلسطينية بكل عناوينها.

اليوم وبعد مرور ما يزيد على عقدين من زمن «أوسلو»، تحقق ما ذهب إليه شامير عام 1991 في مؤتمر مدريد، من تدويخ للفلسطينيين الرسميين «المنظمة والسلطة» في مفاوضات عبثية عقيمة، بات من المؤكد أنّ استمرارها سيأتي على ما تبقى من القضية وعناوينها.

وفي المقلب الآخر تتحقق ما كان قد حذر ونبّه منه الرئيس الراحل حافظ الأسد. وهذا ما أقرّ به نبيل عمرو في مقالة له قبل أشهر بقوله: «لقد كان الرئيس حافظ الأسد محقاً حين قال إنّ كلّ بند ورد في أوسلو بحاجة إلى مفاوضات لوحده»، مضيفاً: «إننا لم نقبل الاستماع إلى كلامه لأننا كنا نضع خلافاتنا معه في الاعتبار». والمؤسف أنّ السلطة ومفاوضيها، والمنظمة، ومن موقع «شاهد ما شافش حاجة»، لم تتعلم خلال كلّ السنوات التي أمضتها في كنف «اتفاقات أوسلو» وأخواتها. وبالتالي لم تتعلم من تجربة استئناف المفاوضات الأخيرة على مدار تسعة أشهر، برعاية الوزير كيري، وناظره مارتن أنديك، لم تحصل على شيء سوى المزيد من تبديد للحقوق، وتمكين حكومة نتنياهو من استغلال وتوظيف المفاوضات في إطلاق يدها في المزيد من عمليات الاستيطان والتهويد، وحرب عدوانية جديدة على قطاع غزة واستباحة وتهويد في القدس والمسجد الأقصى، واغتيالات واعتقالات في الضفة الفلسطينية.

السلطة وساترة عيوبها منظمة التحرير، تعيد اليوم إنتاج خطاباها السياسية والوطنية في ما تضمّنه مشروعها حول إنهاء الاحتلال، والاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والمقدم إلى مجلس الأمن بواسطة الأردن مسؤولة المجموعة العربية في المجلس.

المشروع الذي ضجّت به الدوائر السياسية في العواصم الإقليمية والدولية، التي سارعت إلى تفحص خطوة السلطة على اعتبار أنّ التأكد من جديتها يمثل سابقة سياسية تخطوها السلطة وطبقتها السياسية، في حشر حكومة نتنياهو على المستوى الدولي، في الوقت الذي تشهد فيه العديد من البرلمانات الأوروبية اعترافات بالدولة الفلسطينية، وإنْ كانت غير ملزمة، ولكنها خطوة في الاتجاه الصحيح فرضها التحوّل في مزاج الرأي العام نحو مزيد من التأييد للقضية الفلسطينية، وكذلك تزايد سياسات الاحتلال «الإسرائيلي» القائمة على التعسّف والإجرام بحق الفلسطينيين وأرضهم ومقدساتهم وممتلكاتهم، ومشاهد المجازر خلال العدوان الأخير على قطاع غزة.

ولكن السلطة والقائمين عليها، وجرياً على عادتهم وسلوكهم السياسي بسبب عجز إرادتهم السياسية وتصدّع في المناعة الوطنية. جعلوا من هذا المشروع حقلاً للتجارب، وعرضة للتعديلات الدولية من قبل الإدارة الأميركية التي عبّر مهندس دبلوماسيتها الوزير كيري عن عدم رضا إدارته على مشروع السلطة، وأعلن صراحة أنّ أميركا ستستخدم الفيتو ضدّ مشروع القرار، إلّا إذا كان المشروع «عقلانياً» ويبتعد عن المحدّدات الزمنية أو في العناوين التي يحتويها، وتحت «الإلّإذا» نضع إشارات الاستفهام والتعجب والأسئلة، وبالتالي دخول الفرنسيين على خط المشروع، معلنين أنّ لديهم مشروعهم الخاص، والذي من الواضح أنه جاء نسفاً لمشروع السلطة، وإفراغاً له من محتواه.

لكن السلطة وتحت الواقعية الكاذبة التي تعيشها وتحاول تطبيعنا بها، وفرت على الجميع من دوليين وإقليميين عناء استمرارهم في ممارسة ضغوطهم عليها، وكأنها هي «من تستدرج هذه الضغوط حتى تختبئ خلفها»، لتقدم هي على إجراء تعديلات جذرية أفقدت المشروع العتيد من كل مضمون سياسي أو وطني فيه مكسب يعود على الشعب الفلسطيني وقضيته.

ومما زاد في الشكوك حول مشروع السلطة وتغييره وبما يتوافق والمعايير التي طالبت بها الإدارة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي وسواهم. أنّ فصائل منظمة التحرير دون سواها، من الجبهة الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب ورئيس المبادرة الوطنية الدكتور مصطفى البرغوثي، قد أجمعوا وفي بيانات وتصريحات لهم عن رفضهم للمشروع المقدم من قبل السلطة إلى مجلس الأمن. بل وأكثر من ذلك، وهنا الكارثة أنّ المشروع لم يتمّ اطلاع القيادة في رام الله عليه أو مناقشته بشكل مستفيض. وما تمّ تسريبه من الاجتماع بحسب وسائل الإعلام أنّ مشادة كلامية حادّة قد وقعت بين رئيس السلطة وبسام الصالحي، الأمر الذي دفع أبو مازن إلى فض الجلسة وتأجيلها إلى ما بعد عودته من زيارته إلى الجزائر.

ولعلّ ما تضمّنه المشروع من تنازلات في عناوين الحلّ النهائي، في القدس والحدود والأمن، اللاجئين وحق العودة إنما يذهب عميقاً في تبديد جديد في عناوين القضية. وهي في الأساس قد جرى ارتكاب الخطيئة في الموافقة أصلاً على تأجيلها إلى مفاوضات الحلّ النهائي بعد مرور خمس سنوات على «اتفاقات أوسلو» 1993. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المقبور إسحاق رابين قد أصرّ حينها على عدم حسم هذه العناوين وإدراجها كمنجز في الاتفاقات، من خلفية أنّ «إسرائيل» تريد مع مرور الزمن وفرض وقائعها الميدانية في الوصول إلى تصفيتها عبر تجزيئها كلّ عنوان على حدة. حيث لاحظنا أنّ المبادرة العربية التي أقرّت في قمة بيروت عام 2002 قد تحدثت عن اللاجئين وحق العودة وفق رؤية «الحلّ العادل» المتوافق عليه بين السلطة و«الإسرائيليين»، وهم بالطبع يرفضون قطعاً عودة أيّ فلسطيني إلى دياره التي شرّد منها بفعل الاغتصاب والاحتلال الصهيوني في العام 1948. واعتماد ذات النصّ في مشروع السلطة، في الأساس هو مرفوض من قبل الشعب الفلسطيني لأنه يقتنص حق شعبنا في العودة وفق القرار 194.

أما في ما يخص القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، والحديث حولها بالطريقة المعروضة في نص المشروع، على أنها عاصمة لدولتين، مما يعني إلغاء حدود المدينة وتحديداً القدس الشرقية وأحيائها القديمة. بينما السلطة والمنظمة كانتا قد أكدتا مراراً أنّ عاصمة الدولة هي القدس الشرقية. وهذا تسليم للمحتلّ على أنه سيبقى صاحب اليد الطولى في السيطرة على مدينة القدس والمقدسات فيها، لا سيما المسجد الأقصى. وهذا مما يوحي بأنّ الحديث المتداول ومنذ زمن أنّ «إسرائيل» تعمل على توسيع غلاف مدينة القدس وضمّه إلى المدينة، إنما تهدف من وراء ذلك أن تعطي الفلسطينيين المناطق الملحقة بالمدينة ليُقال إنها عاصمة الدولة الفلسطينية المفترضة، وتأمين ممرّ أمن إلى المسجد الأقصى وبقية الأماكن المقدسة لأداء عباداتهم وصلواتهم. حيث أكد نتنياهو ومعه قادة الكيان، أنّ القدس الموحدة ستبقى عاصمة «إسرائيل»، حتى الراعي الأميركي للمفاوضات وبشخص رئيسه كان قد قال أمام لجنة الشؤون «الإسرائيلية» – الأميركية «إيباك»: «لن أقبل بتقسيم القدس، فهي عاصمة دولة إسرائيل الموحدة».

وحتى في تناول معضلة الاستيطان، فإنّ مشروع السلطة دعا مجلس الأمن مطالبة الطرفين بمعنى الفلسطيني و«الإسرائيلي» بالامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أحادية غير قانونية، ومن ضمنها الأنشطة الاستيطانية، والتي من شأنها تقويض إمكانية تطبيق حلّ الدولتين. وهذا لا يمثل دعوة صريحة للاحتلال بوقف أنشطته الاستيطانية على حساب أراضي الدولة العتيدة.

وعن المياه فتح مشروع السلطة الباب أمام مفاوضات وحلول يتمّ التوافق عليها، وإلى حينه تستمر «إسرائيل» بسرقة المياه ووضع اليد عليها لصالح المستوطنات والمستوطنين. وما أورده المشروع من إصرار السلطة على خيار المفاوضات، إنما يدلل على أنّ السلطة تسقط مرة جديدة إمكانية الإفادة من أوراق القوة الفلسطينية بما فيها الانتفاضة والمقاومة، في خطوة تطمين مجانية للاحتلال أنّ عدم الالتزام والتقيّد بموجبات العملية السياسية والمفاوضات لا يعني ذهاب السلطة نحو خيارات أخرى.

واللافت في مشروع السلطة هو تضمين مقدمته مجموعة من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، ومن بينها ما هو الأخطر، القرار 181 الصادر في العام 1947 والداعي إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين «دولة يهودية» ودولة عربية والقدس تحت إشراف دولي. والسؤال: لماذا ورد القرار 181 في مقدمة المشروع؟ ألم تات «اتفاقات أوسلو» لتنسف الأسس القانونية للقرار 181، وبالتالي التأكيد على هذا القرار من شأنه فتح شهية نتنياهو و«الإسرائيليين» عموماً على الاستمرار في مطالبتهم بالاعتراف بـ«يهودية الدولة». أم أنّ السلطة قد باتت أقرب وأكثر قناعة للاعتراف بـ«يهودية الدولة» بعد أن اعترفت المنظمة بـ«إسرائيل» عام 1993.

وإلى أن يناقش مجلس الأمن مشروع السلطة، أو المشروع الفرنسي أو الفرنسي ـ البريطاني. سيبقى الجدل دائراً في أكثر من مكان أو مستوى. وبالتالي الإرباك سيّد المشهد في السلطة ومنظمة التحرير، ولا أحد بمقدوره التكهّن إلى أين ستقود بورصة التعديلات وخفض سقوف مشروع السلطة اللاهثة وراء سراب أنه بالإمكان تليين الموقف الأميركي لصالح مشروعها العقيم.

ولانستغرب إذا ما رضخت السلطة لمطلب تأجيل مناقشة المشروع الوهم إلى ما بعد الانتخابات «الإسرائيلية» في آذار من العام المقبل، ومن ثم تشكيل الحكومة في «إسرائيل». وهكذا دواليك من التعديلات والتأجيلات، في مقابل استمرار الاحتلال بعمليات الاستيطان والتهويد التي لم تتوقف. عندها تكون إدارة الرئيس أوباما قد قاربت على الدخول في سباتها إلى حين تنظيم الانتخابات في الولايات المتحدة الأميركية.

ويبقى السؤال في ضوء تجربة «أوسلو»، التي دفع فيها الشعب الفلسطيني الثمن الأعلى والأغلى من أرض وطنه وأبنائه وممتلكاته ومقدساته ومستقبله على مدار ما يزيد على عقدين من الزمن، ما هي آليات تطبيق مشروع السلطة؟ ومن هي الجهة المخوّلة إلزام «إسرائيل» التطبيق؟ وهل ما تضمّنه المشروع من مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة برفع تقارير دورية عن سير تنفيذ المشروع يشكل الضمانة؟

بدائل الطاقة في الأردن... الطاقة المتجددة وترشيد الاستهلاك

5

■ أيمن الرمحي*

البديل الرابع: الطاقة المتجددة

تشكل الطاقة المتجدّدة المصدر الأساس للطاقة المحلية التي يمكن إنتاجها والتي يعوّل عليها لتخفيض كلفة الطاقة وتحقيق أمن الطاقة واستمرار تدفقها. وبالتالي يجب الإسراع في إجراءات مشاريع العروض المباشرة لإنتاج الطاقة من الشمس والرياح ودعمها واستكمالها، من أجل زيادة مساهمة المصادر المحلية للطاقة لتصل إلى حوالي 40 في المئة في العام 2020 مقارنة بحوالي 3 في المئة فقط في العام 2013 (تقرير ائتلاف المبادرة النيابية – شباط 2014)

وفي مجال الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجدّدة لتوليد الكهرباء، فإنه من المتوقع أن تبلغ الاستطاعة التوليدية المركبة من مشاريع الطاقة الشمسية ومشاريع طاقة الرياح لتوليد الكهرباء حوالي 1600 ميغاوات في العام 2020 مع إجراءات التوسع في التوليد من قبَل المواطنين، لتساهم بما نسبته 20 في المئة من الكهرباء المولدة للعام نفسه.

وتعتبر طاقة الرياح إحدى بدائل النفط بالإضافة إلى الطاقة الشمسية، والبدائل الأخرى المتجددة؛ مثل البقايا العضوية، والطاقة المولدة من حركة المدّ والجزر، وفي الأمواج والتدرّجات الحرارية والموائع الحرارية الجوفية.

ووصلت مساهمة الطاقة المستمدّة من طاقتي الرياح والشمس في عام 2008 ما نسبته 20 في المئة من استهلاك الطاقة الكهربائية الكلي لبعض الدول الاوروبية، حيث يزيد انتاج كلّ من إيرلندا والدنمارك وهولندا والبرتغال وإسبانيا واليونان وألمانيا وبريطانيا للكهرباء من طاقة الرياح على 20 في المئة من إجمالي استهلاك الكهرباء. (جريدة العرب اليوم – طرح عطاء لتنفيذ مشروع «تجميع الرياح» في معان بتاريخ 05–01–2013)

ويمكن تقسيم مصادر الطاقة المتجددة إلى:

أ– طاقة الرياح

وفق استراتيجية وزارة الطاقة لزيادة مساهمة الطاقة المتجدّدة في خليط الطاقة الكلي، فإنها تسعى إلى رفع مساهمتها بما نسبته 10 في المئة في عام 2020، والمشاريع المقترحة لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة الرياح هي باستطاعة إجمالية حوالي 600 ميغاوات في مواقع متعددة، وهي:

1 ـ في منطقة الكمشة ـ جرش باستطاعة (30 – 40) ميغاوات.

2 ـ مشروع الفجيج ـ الشوبك باستطاعة 100 ميغاوات.

3 ـ مشروع الحرير في محافظة الطفيلة باستطاعة 100 – 200 ميغاوات.

4 ـ مشروع في وادي عربة (منطقة قطر) باستطاعة 40 – 50 ميغاوات.

ويبدو أنّ إحالة العطاءات قد أخذت وقتاً طويلاً، ففي 23–01–2013 أعلنت وزارة الطاقة والثروة المعدنية عن إحالة مشروع الفجيج / الشوبك للشركة الكورية KEPCO بطاقة توليدية تبلغ 90 ميغاوات، وحسب البرنامج الزمني للمشروع المقدم من الشركة فإن المشروع سيكون عاملاً في منتصف العام المقبل 2014. (الرأي – حيدر القماز – 23–01–2013)

وأحيل عطاء مشروع طاقة الرياح في منطقة معان على الشركة الاسبانية (Elecnor)، وسيقام المشروع على أراضي محاذية لجامعة الحسين بن طلال ويشتمل المشروع تركيب 33 مروحة هوائية ذات الحجم 2 ميغاوات لكل مروحة والشركة المصنعة للمراوح هي شركة Gemesa الاسبانية وسينتج المشروع حوالي 152 ألف ميغاوات ساعة في السنة، وتبلغ كلفة المشروع حوالي 112 مليون دولار أميركي ومن المخطط له تشغيل المشروع تجارياً في الربع الثالث من العام 2015، وسيتم تنفيذ هذا المشروع من خلال برنامج المنح الخليجية / الصندوق الكويتي (جريدة الغد بتاريخ 24 تموز 2014)

ب– الطاقة الشمسية (الفوتوضوئية)

يُعتبر الأردن من دول الحزام الشمسي، حيث نسبة سطوع الشمس عالية، ما يؤهّله لاستغلال الطاقة الشمسية، وتشير الدراسات العلمية إلى أنّ كمية الإشعاع الشمسي الساقطة على المتر المربع الواحد في المملكة تعطي برميل نفط في العام، أي أنّ الكيلو متر المربع يمكن ان يعطي مليون برميل نفط في العام.

المهندس حامد النبابتة المستشار السابق لوزير الطاقة والثروة المعدنية بيّن أنّ الدراسات العلمية واستراتيجية الطاقة البديلة في الأردن كشفت أنّ عدد الأيام التي تشرق فيها الشمس على أراضي الأردن يبلغ (316) يوماً بالسنة وذلك بمعدل عدد (8) ساعات سطوع للشمس باليوم.

(موقع ع.جو – 21–04–2012)

يذكر أنّ شركة «فيرست سولار» وقعت اتفاقية بناء محطة الطاقة الكهروضوئية «شمس معان» البالغة قدرتها 52.5 ميغاوات. وتشكل محطة الطاقة، التي ستصبح أكبر منشأة كهروضوئية في المنطقة، عنصراً هاماً ضمن خطة الأردن الاستراتيجية لتنويع مصادر توليد الطاقة في سبيل تحقيق أهداف أمن الطاقة في البلد.

كما يطالب تقرير ائتلاف المبادرة النيابية (شباط 2014) بتحفيز المواطنين والقطاعات الاقتصادية على تركيب تقنيات الطاقة المتجددة واستخدامها وذلك من خلال عدة وسائل وهي:

1 ـ توظيف جميع وسائل الإعلام للوصول إلى المواطنين، من خلال حملة توعية إعلامية لتشجيعهم على امتلاك أنظمة الطاقة المتجددة وتوليد كلّ ما يستهلكونه من كهرباء منها.

2 ـ رفع الحدّ الأعلى المسموح به لاستطاعة أنظمة الطاقة المتجددة المسموح بتركيبها، لتكون أعلى من معدل الاستهلاك السنوي لمشترك الكهرباء حتى يصبح منتِجاً للكهرباء.

3 ـ تسهيل عملية شبك أنظمة الطاقة المتجددة على شبكات شركات التوزيع، وتسريعها.

4 ـ تسهيل الحصول على قروض بفوائد منخفضة ومدة سداد ميسّرة، وإمكانية تقسيط أثمان أنظمة الطاقة المتجددة باستخدام فاتورة الكهرباء.

5 ـ تشجيع الصناعات المحلية لأنظمة الطاقة المتجددة بجميع مكوناتها.

6 ـ تطوير الجداول المرفقة بنظام الإعفاء الجمركي لنظم مصادر الطاقة المتجددة وأجهزتها ومعداتها.

ج ـ الطاقة الحيوية لإنتاج الطاقة (تحويل النفايات إلى طاقة)

يشير تقرير ائتلاف المبادرة النيابية (شباط 2014) إلى ضرورة استغلال الطاقة الحيوية لإنتاج الطاقة (تحويل النفايات إلى طاقة)، ويطالب التقرير الحكومة بالبتّ في تأهيل الشركات التي تقدمت بإبداء الاهتمام بمشاريع استغلال الطاقة الحيوية (MOU) لإنتاج الطاقة (وعددها 32 شركة)، وتزويد الشركات التي تمّت الموافقة عليها باتفاقيات ليتسنّى لها تقديم عروض فنية ومالية، والسعي إلى تمويل، ويطلب التقرير أيضاً من أمانة عمّان الكبرى ووزارة الشؤون البلدية بالتعاون مع البلديات المعنية، بتحديد مكبّات النفايات التي يمكن استغلالها من قبَل المستثمرين لتوليد الطاقة، وتحديد كميات النفايات التي يمكن استخدامها لهذه الغاية، وتحضير الاتفاقيات الخاصة باستغلال النفايات.

وقدمت الشركة الأميركية «MIMCo» الرائدة في مجال تدوير النفايات الصلبة، مشروعاً مقترحاً بكلفة 1.3 مليار لأمانة عَمّان الكبرى. يهدف المشروع الى إعادة تدوير النفايات الصلبة لتوليد ما يقارب من 75 ميغاوات من الكهرباء من ثلاث آلاف طن (التي تنتجها عَمّان يومياً) من النفايات الصلبة المعالجة يومياً، وبالتالي الاستفادة من غاز الميثان في توليد تلك الطاقة، بدلاً من انبعاثه بالجو. (موقع زاد الأردن الاخباري)

البديل الخامس: ترشيد استهلاك الطاقة واستخدامها بكفاءة

إنّ استخدام الطاقة بكفاءة، وترشيد الاستهلاك، هما أسهل الإجراءات لتخفيض فاتورة الطاقة على الأردن. وتشير الاستراتيجية الشاملة لقطاع الطاقة إلى أنّ برامج كفاءة وترشيد استخدام الطاقة يمكن لها في العام 2020 توفير ما يقارب 20في المئة من الطاقة التي تمّ استخدامها في العام 2007 (تقرير ائتلاف المبادرة النيابية – شباط 2014)

ومن هذه الأساليب المقترحة لترشيد استهلاك الطاقة:

1 ـ استخدام أساليب البناء الأخضر، والذي يعتمد في تصميمه وإنشائه على الاستغلال الأمثل لضوء الشمس لتوفير الإضاءة والدفء للمنشآت، وعلى استغلال المواد العازلة التي تقلل من فقدان حرارة المباني صيفاً وشتاءً، إضافة إلى استخدام وسائل البناء الحديثة بشكل عام. من الجدير بالذكر أنّ وسائل البناء في الأردن ما زالت تقليدية والمواد التي تستخدم في البناء من أردأ المواد فقداناً للحرارة شتاءً وامتصاصاً للحرارة الخارجية صيفاً.

2 ـ استخدام المحطات المركزية للتدفئة والتبريد للمشاريع الاستثمارية الكبرى أو المشاريع المتعددة الاستخدامات، وكمثال على ذلك فإنّ مشروع «العبدلي» بدأ بإنشاء هذا النظام الذي يوفّر بشكل كبير من فاتورة الطاقة بنسبة تصل إلى حوالي الـ40في المئة، كما يوفّر من استهلاك المياه بنسبة تتجاوز الـ95في المئة عن مثيلاتها من محطات التبريد المركزية والتصاميم الأخرى، كما يقلل هذا النظام بشكل كبير من الأثر البيئي السلبي الناتج عن استخدام أنظمة طاقة بشكل منفرد، بحيث تحدّ المحطة المركزية للطاقة من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، وتقوم هذه المحطة باستخدام خزان لتجميع المياه المبردة خارج أوقات الذروة واستخدامه في الأوقات التي يصل فيها الاستهلاك الي أعلى معدلاته. (جريدة الدستور – توقيع عقد لإنشاء محطة طاقة لمشروع العبدلي بقيمة 30 مليون دينار – 15 أيلول 2014)

3 ـ قيام دائرة الجمارك بإصدار كودات للجداول المرفقة بنظام إعفاءات الأجهزة والمعدّات الموفرة للطاقة، (تقرير ائتلاف المبادرة النيابية – شباط 2014)

4 ـ إلزام شركات توزيع الكهرباء، بتخفيض الفاقد الكهربائي الفني وغير الفني، وحثّ الشركات على دراسة وضع شبكاتها واتخاذ الإجراءات اللازمة، إذ بلغت نسبة الفاقد الكهربائي في شبكات التوزيع والنقل حوالي 14 في المئة من حجم الاستهلاك، منها حوالي 3 في المئة تمثل استجراراً غير قانوني، وتعدّ هذه النسب مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى. (تقرير ائتلاف المبادرة النيابية – شباط 2014).

ويوضح جواد جلال عباسي بتقريره تحليل ارقام شركة الكهرباء الاردنية، مشكلة تفاقم فاقد الكهرباء ليقول إنّ الطريق واضحة تماماً لنا كأردنيين: معالجة مشكلة خسائر قطاع الكهرباء ومديونية شركة الكهرباء الوطنية لا يتطلب فقط زيادة مضطردة في أثمان الكهرباء لمدة 4 سنوات مقبلة، بل كذلك جهد حقيقي (حكومي ومن شركات الكهرباء) لتخفيض مشكلة فاقد الكهرباء المتفاقمة، والتي ربما تحتاج إلى تغيير في التشريعات لتغليظ عقوبات سرقة الكهرباء. فهناك علاقة واضحة بين رفع أسعار الكهرباء في 2012 وفي 2013 وبين زيادة حجم الفاقد الكهربائي بالمطلق وكنسبة. ورفع الأسعار من دون حلول جذرية لمشكلة الفاقد سيعني زيادة حجم المشكلة والدخول في حلقة مفرغة تزيد فيها أثمان الكهرباء على من لا يسرق الكهرباء لتعويض استهلاك وهدر من يسرق الكهرباء!

5 ـ إعادة النظر في جمارك وضرائب السيارات الهجينة (الهايبرد) لتشجيع المواطنين على اقتنائها. (تقرير ائتلاف المبادرة النيابية – شباط 2014)

6 ـ قيام وزارة النقل والجهات المختصة، بإعادة النظر في نظام النقل العام بهدف تقليل استهلاك الطاقة. (تقرير ائتلاف المبادرة النيابية – شباط 2014)

7 ـ قيام وزارة النقل والجهات المختصة، بتعديل التشريعات الناظمة لقطاع النقل الذي يضمّ ما يزيد على 17 ألف شاحنة مختلفة الاستعمال، وكلها – بلا استثناء – تستخدم أنظمة وقود قديمة تعدّ ملوثاً كبيراً للبيئة، ولا يُجدي معها الاكتفاء بتحسين نوعية الوقود (تقرير ائتلاف المبادرة النيابية – شباط 2014)

8 ـ قيام الوزارات والجهات ذات العلاقة، بوضع برنامج لاستبدال إنارة موفرة للطاقة بدلاً من الإنارة التوهّجية، وذلك عبر استخدام وسائل الطاقة المتجددة، وأن يتمّ وضع عاكسات طرق تساعد على تخفيض الاستهلاك.

9 ـ نشر الوعي لدى المواطنين عبر حملات توعية حول الطرق المثلى لكفاءة وترشيد استخدام الطاقة. (تقرير ائتلاف المبادرة النيابية – شباط 2014)

10 ـ ترشيد الطاقة في محطات ضخ المياه: من الضروري التأكد من كفاءة مضخات المياه، في ظلّ أنّ ضخ المياه يستهلك حوالي 19في المئة من الكهرباء المنتَجة في الأردن. (تقرير ائتلاف المبادرة النيابية – شباط 2014)

ومن الوسائل التي يمكن اتباعها لتقليل ضخّ المياه، تشجيع المواطنين لإنشاء مشاريع الحصاد المائي المنزلية (عن طريق تشجيع الأهالي لإنشاء أبيار تخزين خرسانية كبيرة نسبياً لجمع مياه الأمطار من أسطح منازلهم ومساحة الممرات حول البيوت لتخزينها في مواسم هطول الأمطار وعدم ذهابها هدراً في الشوارع التي تفيض بمياه الأمطار خلال المنخفضات المطرية العميقة، هذه المياه المجمعة يمكن استخدامها مباشرة، كما يمكن استخدامها لسقاية حدائق المنازل صيفاً، يذكر أنّ الأردن من أفقر البلاد عالمياً بتوفر مصادر المياه)

11 ـ تكثيف العمل مع المشاريع الصناعية الكبرى والمتوسطة، لحثهم وتشجيعهم على تجنّب فترة الذروة للأحمال الكهربائية، من خلال تقديم الحوافز المختلفة.

12 ـ قيام مؤسسة المواصفات والمقاييس بالتعاون مع الجهات المعنية، بإصدار المواصفات القياسية لكفاءة الطاقة للأجهزة والمعدات التي تستهلك كمية قليلة من الطاقة وتعريف المستهلكين بالتوفير الممكن الحصول عليه لتحفيزهم على شراء هذه الأجهزة. (تقرير ائتلاف المبادرة النيابية – شباط 2014)

13 ـ رفع الحدّ الأعلى المسموح به للمستهلكين في القطاعات الصناعية والزراعية والمنزلية لتركيب أنظمة الطاقة المتجددة (الشمسية)، ذلك أنّ التعليمات الحالية تسمح لهم بتركيب أنظمة لا تتعدّى استطاعتها 100 في المئة من معدل الاستهلاك في العام السابق، كما أنّ تعرفة الكهرباء الحالية تجعل الاستثمار في نظم الطاقة المتجدّدة غير مجْدية لمعظمهم، والحل لن يكون برفع التعرفة، وإنما بالسماح للمستهلكين بإنتاج كمية أكبر من استهلاكهم وفقاً للمحدّدات الفنية ليستطيعوا بيع الفائض وتحقيق عائد، وبذلك يصبحون منتجين بدلاً من أن تدعمهم الحكومة. (تقرير ائتلاف المبادرة النيابية – شباط 2014)

وهناك مجموعة اقتراحات وخطط أخرى قاسية للحدّ من كمية استهلاك الطاقة، من بينها الإطفاء المبرمج للكهرباء وتسيير المركبات وفق نظام الفردي والزوجي.

ملاحظة: أهملت هذه الدراسة البديل النووي الأردني ولم تذكره كخيار طاقة محتمل.

الاستنتاجات

– تشكّل الطاقة تحدّياً كبيراً للأردن، بسبب افتقاره إلى مصادر محلّية للطاقة التقليدية (الأحفورية)، وحصوله عليها عبر الاستيراد أساساً، إذ يستورد 97 في المئة من احتياجاته من الطاقة وبما يوازي 21في المئة من الناتج المحلي الإجمالي و84 في المئة من مجمل صادراته بحسب معطيات العام 2012، وهو ما يتطلّب العمل على زيادة مساهمة المصادر المحلية في الخليط الكلي للطاقة.

– لفهم حقيقي وأوسع لموضوع مشكلة الطاقة للبلد، فلا بدّ من فهم حقيقة تسيير السياسات كافة وتشريعها بناءً على مصالح منظومة الامبريالية وطبقة الكمبرادور والمصالح التي تركز على هدر الطاقات وعدم حدوث تنمية حقيقية وإبعاد المتخصّصين الوطنيين عن مواقع القرار والتطوير مقابل إحلال أزلام المنتفعين ومنفذي سياسة هذا الكمبرادور ومن ورائها سياسة منظومة الامبريالية برمّتها.

حدث ذلك في خصخصة قطاع الكهرباء والفوسفات والبوتاس والاتصالات والغاز وصفقة بيع ميناء العقبة، ومحاولات السطو على أغنى صندوق سيادي، وهو صندوق مؤسسة الضمان الاجتماعي، وسياسات تخريب الزراعة والثروة الحيوانية، وقضية الكازينو، وشركة موارد، وبيع أراضي الدولة، فكل عملية خصخصة تبيّن أنها ملف فساد، وتكشفت جميعها عن عقود نهب وإذعان لصالح الشركاء، ووكلائهم المحليين من النخبة.

ويلخص د. ابراهيم علوش الظروف الموضوعية للحراك الشعبي في الأردن بعدة أسباب منها: إفقار الشعب بالترابط مع استشراء الفساد وتمتعه بالحماية السياسية على أعلى المستويات، التفريط بالثروات العامة وإخضاع البلاد لنهج اقتصادي ليبرالي متطرف لايطبّق حتى في الولايات المتحدة نفسها، والتبعية للخارج ورهن القرار السيادي بقوى الهيمنة الخارجية وممارسة التطبيع مع العدو الصهيوني.

– بدائل الطاقة في الأردن متوفرة وواعدة، وبسبب التطور التكنولوجي، أصبح هناك العديد من مصادر الطاقة البديلة (أو الحلول البديلة) في الأردن، والتي يمكن استغلالها وتطويرها لتصبح مصادر محلية يمكنها أن تساعد في حلّ مشكلة الطاقة. ومنها: الطاقة المتجددة بأنواعها (الشمس، والرياح، والنفايات، وغيرها)، والصخر الزيتي، بالإضافة إلى الاستمرار في المحاولات الجادة لزيادة الاستخراج في قطاعي النفط والغاز.

– هناك الصعوبات التي يُعاني منها قطاع استخراج النفط، ومنها عدم دقة تقارير الشركات الأجنبية التي عملت على التنقيب عن النفط في الأردن بناء على معطيات غير علمية، بالإضافة إلى صعوبة التركيب الجيولوجي الأردني، وهذا عامل لا يمكن تغييره، ثم إلى ضعف وسوء في إدارة ملف الطاقة في الأردن، وعدم تمكن الحكومات المتعاقبة من وضع برنامج واضح ومتكامل للتنقيب، وتمكينه بالدعم المالي والفني اللازم.

– يعدّ الصخر الزيتي من الحلول لمشكلة الطاقة في الأردن على المدى المتوسط والبعيد، والذي تشير الدراسات إلى أنّ الأردن يشتمل على رابع احتياطيّ منه في العالم، تقدر كمية النفط المتوقع إنتاجها في المراحل الأولى لمشاريع الصخر الزيتي التي أبرمت بشأنها الحكومة اتفاقيات مع شركات مختلفة نحو 83 ألف برميل لتشكل ما نسبته 53في المئة من إجمالي احتياجات المملكة من النفط، إلى جانب ما يزيد على 1000 ميغاوات من الطاقة الكهربائية.

– ترشيد استهلاك الطاقة واستخدامها بكفاءة، هما من الإجراءات التي يجب اتباعها لتخفيض فاتورة الطاقة على الأردن.

* مهندس